الخليج العربي ..... المجلد الثامن عشر ..... العدد (١-٢) 1986

..... مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة. الجمهورية العراقية .....

ملاحظات اولية على التنميه الاقتصادية في اقطار الخليج العربي *

الدكتور وديع شرايحة
عميد الدراسات الصيفية والخاصة
الجامعة الاردنية

ان موقع منطقة الخليج العربي على الطريق المؤدي الى افريقيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي من ناحية وقربها من الاتحاد السوفياتي من ناحية اخرى يجعلها ذات اهمية استراتيجية بالنسبة لمصالح الدول الكبرى، كما ان احتياطاتها الهائلة من البترول والتي تقدر باكثر من ٥٥ ٪ من الاحتياطي العالمي المعروف تؤهلها للقيام بدور مهم في تحديد مستقبل الاقتصاد العالمي بوجه عام. فمن طريق الخليج العربي ومضيق هرمز ينقل الى الاسواق العالمية حوالي نصف استهلاك العالم من النفط ومن ناحية اخرى فان اعتماد اقطار الخليج العربي المتزايد على استيراد البضائع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية ومصادر الطاقة والسلاح والخدمات المتنوعة التي تحملها السفن الى اقطار الخليج العربي عبر مضيق هرمز يوازي تماما الاعتماد الزائد من جانب العالم الخارجي على صادرات النفط الخام ومشتقاته المنقولة من الخليج العربي بحرا بواسطة ناقلات النفط العملاقة التي لاسبيل لها سوى المرور من هذا المنفذ المائي الحيوي متجهة نحو الاسواق العالمية، كل هذه العوامل ادت الى تعقيدات في السياسة الدولية

* محاضرة القاها الدكتور وديع شرايحة على قاعة مركز دراسات الخليج العربي بتاريخ ٢٠ / ١ / ١٩٨٦ بناءاً على الدعوة الموجهة اليه من قبل المركز.

نتيجة الصراعات الحادة بين الدول الكبرى والتي انعكست اثارها على منطقة الخليج العربي وحددت نمط التنمية الاقتصادية الحالي في ضوء موقع اقطاره بالتقسيم الدولي للعمل(وعلى الرغم من التصدعات في الهيكل التنظيمي للعلاقات الاقتصادية الدولية وظهور علاقات دولية اكثر تكافؤ).

الا ان هيكل النظام القديم ظل على الرغم من التصدع يمثل الارتباط والتكامل العضوي بين بلدان العالم الثالث والبلدان الصناعية المتطورة في اطار هيمنة تامة للاحتكارات الدولية على الانتاج والتكنولوجيا والتجارة واختيارهم انماطا انمائية قطرية مع وجود القناعة بضرورة العمل الجاد على تقليص الفجوة المادية والتكنولوجية والحضارية بينهم وبين العالم المتقدم. وقد ازداد هذا الاهتمام في فترة العشر سنوات السابقة نتيجة للارتفاع الكبير في الموارد المالية النفطية حيث اقدمت هذه الاقطار على اعداد وتنفيذ العديد من البرامج والخطط الانمائية او السياسات المعلنة التي اظهرت توافقا كبيرا في ادراك اولويات التنمية، الا انها اوضحت ان عملية التنمية لهذه الاقطار ليست بتلك السهولة على الرغم من التصاعد المتواتر في عوائدها النفطية، بل ان الدراسات ومتابعة تنفيذ وتقويم تلك الخطط قد اظهرت قدرا كبيرا من تعثر عمليات التنفيذ الفعلي لها، ومن ثم عملية التنمية ذاتها. والسبب في ذلك ان تلك الاقطار لم تكن تملك من مقومات او عوامل التنمية سوى تدفق رؤوس الاموال التي اطلق عليها الفوائض النفطية وبسبب واقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي لم تستطع ان تستوعب العائدات النفطية بكاملها ـ ماعدا العراق ـ مما ادى الى انسياب فوائض الاموال العربية الخليجية الى اسواق المال الغربية حيث يغلب عليها طابع الاستثمار النقدي الدولاري في سوق العملات الاوربية مما جعلها عرضة للتقلبات وتحولها الى اداة في الشبكة المالية الغربية عبر الغياب التام للتنظيم المالي لمؤسسات الاستثمار العربية الفعالة. لذلك تميز تطور تكوين رأس المال الثابت في تلك الاقطار ـ ماعدا العراق ـ بالتركيز الشديد في مجال الانشاءات حيث يستحوذ دائما على نسبة عالية جدا من مجمل تكوين رأس المال الثابت وضعف الاهمية النسبية للتكوين الرأسمالي في الالآت والمعدات والادوات الامر الذي يعني ضعف القاعدة الانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية وضعف اهميتها النسبية حيث انها لم تتجاوز ٩ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج في اكثر اقطار المنطقة تطورا من الناحية الصناعية (العراق)، كما انها في كثير من اقطار المنطقة قد تضاءلت الى الحد الذي وصلت اليه مابين ٢,٠ ٪ الى ٣,٠ ٪، وعلى العكس من ذلك فان الصناعات الاستخراجية ـ وهي بالاساس استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ـ تلعب دورا رئيسيا وقياديا في اقتصاديات المنطقة حيث بلغت اهميتها النسبية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يتراوح

مابين ٧٨ ٪ ـ ٩٨ ٪ ومن هنا فأن اقتصاديات تلك الاقطار تكاد تكون احادية الانتاج واحادية التصدير مما عمقت تبعيته للسوق العالمية من حيث اعتماده على الاقتصاد الدولي فيما يتعلق بتسويق المنتجات التي اصبح متخصصا في انتاجها كالنفط والغاز الطبيعي وفي اعتماده على الخارج في الحصول على المنتجات صناعية كانت او استهلاكية وبذلك تعمق مفهوم التبعية التكنولوجية باعتبار ان عملية خلق التكنولوجيا هي من اختصاص البلدان الصناعية المتطورة ويقتصر دور اقطار الخليج العربي على استيراد بعض ادوات الانتاج واستخداماتها يضاف الى ذلك خط الاستهلاك الذي يسود في تلك الاقطار وما يحتويه من نظام قيم وما يرتكز عليه من نمط لتوزيع الدخل القومي، كل هذه العوامل بتوجها عامل في منتهى الاهمية وهو اختيار اقطار الخليج العربي انماطا انمائية ذاتية وقطرية زادت من معوقات التنمية وعمقت تبعيته للسوق العالمية عبر الفراغ السكاني وفرص الاستثمار التي تتعدى طاقاتها البشرية والتكنولوجية حيث عانت هذه الاقطار من انخفاض نسبة قوة العمل الى مجموع السكان مما ادى الى ارتفاع القوى العاملة الوافدة. لذلك اتفقت اولوليات التنمية في هذه الاقطار على اهمية تنويع مصادر الدخل القومي واهمية تطوير القوى البشرية. ولاشك ان مثل هذه الاولوليات تكاد تكون من القضايا المسلم بها ـ نظريا في الاقل ـ في هذه الاقطار وفي ظل مواردها القابلة للنضوب ومع ضآلة القوى البشرية المدربة والمؤهلة وفي ظل تطلعاتها الطموحة.

ان معضلة التنمية تكمن ـ في ايامنا هذه ـ في التحكم بتغيير الانتاجية العائدة لمجتمع ما، بحيث تسمح لها بالتكيف مع التغيرات التي تحدث في المجتمع. اما كمية رأس المال المخصصه للتوظيف فتبقى من المسائل التي تدرس في مرحلة ثانية حيث ان التاريخ الاقتصادي للبلدان الصناعية المتطورة يعلمنا بان العلاقة بين معدل الاستثمار وزيادة الناتج القومي لاتصبح ذات اثر فعال الا في مرحلة النضوج الاقتصادي. ان الابتكار والتكيف والتقدم الفني والتكنولوجي تبقى جميعها من العوامل الرئيسية في زيادة الانتاجية الفردية وبالتالي تشكل مفاتيح التغير الاجتماعي في كل مراحله التي تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على معدلات الاستهلاك. وبعكس ذلك فأن نتيجة التخلف تنتج عن عدم قدرة مجتمع ما على التحرك حيال التغيرات الاساسية في المجتمع مثل استيراد انماط الاستهلاك الجديدة من البلدان الصناعية المتطورة، وجمود الجهاز الانتاجي وعدم مرونته في التكيف لمواجهة زيادة الطلب والذي بالتالي يدعم السيطرة الاقتصادية الخارجية. ويؤكد مبدأ تقسيم العمل الدولي الحالي. فالنفط والغاز في اقطار الخليج العربي ـ وبالرغم من تأميمه ـ تبقى اكثر من اي يوم مضى منتوجات احادية تشكل النسبة الكبرى في مكونات الصادرات والتي تعد من اهم

الاسس التي تعمق التخلف. ان مدى ماتعكسه التجارة الخارجية لتلك الاقطار من استنزاف للثروات الطبيعية وتصديرها بشكل مواد خام لايمكن فهمه الا اذا جرى تحليل عميق لتأثيرات مايواجه هذه التجارة سواء على مستوى استيراد النموذج الاستهلاكي الجاهز واستيراد التكنولوجيا اللذين يخلقان التبعية، حيث ان امتلاك الاموال بفضل موارد النفط تسمح بمزيد من شراء تجهيزات الانتاج التي قد لاتعني بالضرورة فتح طريق التنمية الاقتصادية، بل على العكس من ذلك فان وجود الفوائض المالية خارج نطاق السيطرة التكنولوجية هي مؤشر من المؤشرات الاكثر وضوحا لاستمرار التخلف.

ان معوقات التنمية في اقطار الخليج العربي في ايامنا هذه ستكون مصدر اعادة تعميق ونتيجة التخلف في بداية القرن القادم، كما كانت مشاكل التخلف ومعوقات التنمية في القرن التاسع عشر اساس تخلف التنمية في القرن العشرين. وتظهر عوامل التخلف الداخلية في تلك الاقطار في المجالات التالية:

اولا: اجهزة التخطيط:

ان دور مؤسسات التخطيط في اقطار الخليج العربي تأسست وتطورت في ظروف عشوائية وبلا تخطيط فهي تعاني من نقص الكوادر التخطيطية والاحصائية ونقص الاجهزة اللازمة للقيام بعملها لذلك نجدها قاصرة عدا المساهمة في مساعدة المؤسسات المشرفة على التنمية الاقتصادية على ارساء قواعد تشكل القدرة الاستقلالية التكنولوجية الخاصة بها، كما ان خطط تلك الاقطار هي لاتعدو عن كونها قائمة من المشاريع الكبرى العائدة الى البناء الاقتصادي التحتي او الى انشاء مجمعات صناعية تقوم مكاتب الاستشارات الهندسية الاجنبية بدراسة جدواها الاقتصادية، وتتطلب جميعها - بلا استثناء - استعانة مكثفة بالشركات الاجنبية ومعداتها وتجهيزاتها. وقد انفقت احدى اقطار الخليج العربي حوالي ٢٣ مليون دولار على الاستشارات الهندسية والجدوى الاقتصادية في عام ١٩٨٣ وفي مثل هذا الوضع يكون دور اجهزة التخطيط ثانويا لايتعدى تنظيم العلاقة مع الشركات الاجنبية بدلاً من ان تصبح المراكز القيادية لتنمية القدرات المحلية وتخزين المعلومات الاقتصادية وتحليلها وتوزيعها على صانعي القرارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

ان اغلب الخطط الاقتصادية في اقطار الخليج العربي تخلو من التوافق والشمولية في نظراتها الى الاقتصاد الوطني ككل وينحصر عملها في اعداد خطة تجميعية للقطاعات الاقتصادية، آخذة بعين الاعتبار اهمية قطاع معين دون القطاعات الاخرى، وينحصر دور التخطيط بكونه تأثيريا يحدد مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية باسلوب عضوي يعتمد على تقديرات يرتفع فيها معدل الخطأ دون الاهتمام بالعلاقات المتداخلة بين القطاعات الاقتصادية واسباب تغيرها، ودون التنسيق بين اجهزة التخطيط واجهزة

الموازنة العامة باعتبارها احدى ادوات التخطيط الرئيسية واحدى المجالات التي يعتمد عليها في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالقطاع العام، اضف الى ذلك انعدام الزامية التخطيط في العديد من الخطط الاقتصادية. وكانت النتيجة هيمنة قطاع الصناعات الاستخراجية وزيادة مساهمة قطاع الخدمات في الدخل القومي الناتجة عن انفاق عوائد النفط وبذلك تكون ازدواجية الاقتصاد الوطني قد تعمقت كاحدى خصائص التخلف الاقتصادي بعد ان اخذت شكلا جديدا.

ثانيا ـ استيراد النموذج الاستهلاكي:

لقد اظهر الباحثون ان من المشاكل التي تواجه عمليات التصنيع للاحلال محل المستوردات في اقطار الخليج العربي هو سوء توزيع الدخول في تلك البلدان القائمة على استيراد النموذج الاستهلاكي من البلدان الصناعية المتطورة. فعندما يحل التصنيع محل السلع المستوردة بسلع مماثلة تنتج محليا، يتجه الجهاز الانتاجي الى الانقسام على قسمين، الاول يتابع النشاطات التقليدية الخاصة بالتصدر وبالاسواق الداخلية الريفية او المدنية، ويتجه الثاني نحو الصناعات ذات الكثافة العالية في رأس المال والتي تنتج من اجل الفئات القليلة التي تم تحديثها لذلك يرى الاقتصاديون في انقسام الجهاز الانتاجي اختلالا في مستوى عوامل الانتاج يعزى الى وجود معدلات في دالة الانتاج او الى تبني مستويات تكنولوجية غير ملائمة، لذلك لايمكن انتاج هذه السلع بغير تلك المستوردة. ونظرا الى ان الفئات ذات الدخل المرتفع تحاكي في انماط استهلاكها الانماط المتواجدة في البلدان الصناعية المتطورة نفسها لذلك فأن اية محاولة لتكيف وتملك التكنولوجيا معناه محكوم عليها بالفشل ومهما كانت جهود التصنيع فلن تتعدى مجرد التقليد.

وفي الواقع ان انماط الاستهلاك المستوردة من البلدان الصناعية المتطورة ليست هي المسؤولة عن نتيجة التخلف، لانها تمثل طموحا يصيب جميع الفئات الاجتماعية في تلك الاقطار وانما الوسائل المستعملة طوال مسيرة الانماء والسياسات المطبقة هي التي يجب ادانتها لانها تؤدي بالضرورة الى تعميق التخلف وشلل التصنيع وتقهقر الزراعة، لذلك يعرف فرنادو التخلف بأنه استمرار تكيف انماط استهلاكية اكثر تعقيدا في غياب مواز لتراكم رأس المال وللتقدم الفني في طريق الانتاج. وهذا مايفسر لنا اهتمام خطط التنمية في اقطار الخليج العربي نحو حسن تشييد الواجهة الخارجية للتقدم عن طريق سلسلة من المشاريع الضخمة في البناء الاقتصادي التحتي او عن طريق مشاريع المجتمعات الصناعية المستخدمة لاحدث وسائل التكنولوجيا، دون الاهتمام في البناء الداخلي للتنمية وهنا يبدو الخلط الواضح بين اسباب التنمية ونتائجها، كما ويلاحظ وجود تفضيل للنجاح الظاهري المؤقت عن التنمية القومية المندمجة والتي لاتتم الا على المدى الطويل.

ثالثا ـ دور الجهاز المصرفي :

ان اقطار الخليج العربي لاتسيطر بصورة عامة على قطاعها المالي الداخلي الا سيطرة سطحية اذ يكون هذا القطاع في مجمله تابعا للعوامل الخارجية على كل المستويات ابتداء بالعوامل المؤثرة على تطور الكتلة النقدية، حيث تقوم الارصدة بالنقد الاجنبي لدور حاسم كما تقوم العوامل المؤثرة على التوزيع الداخلي للتسليفات المصرفية .ان القطاع المصرفي والمحلي بعيد كل البعد عن القيام بالدور الموكل اليه بتعبئة القدرات المحلية على الادخار بصورة كاملة لذلك نجد ان توفر التمويل الحكومي من عوائد النفط هو في الواقع عنصر مهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات وتوجيهاتها وخاصة تلك المتعلقة بالمشاريع التي يتحتم معها اللجوء الى التجهيزات الاجنبية الثقيلة.

رابعا ـ الانظمة التعليمية :

لقد اكدت الدراسات العديدة فشل الانظمة التعليمية في اقطار الخليج العربي وتكتفي جميع الدراسات هذه لتطهير عقم الانظمة التعليمية التي تبتلع الموارد النادرة ولاتحرز الا نتائج سلبية اقتصاديا واجتماعيا، حيث انها تثبط الميل الى الابتكار، كما انها تشجع التعليم النظري النصي على حساب التعليم الفني والتقني الذي يعتبر الاساس في تعبئة القدرات المحلية لاكتساب الخبرات التكنولوجية. ان مفهوم التربية في تلك البلدان ليس الا جمع معلومات وتذكرها اما حل المشكلة والتفكير فلا يشغلان حيزا في النظام التربوي الذي يشتد في فلسفته على دراسة المواد التي تعتمد على الذاكرة. لذلك نجد ان انظمة التعليم في تلك الاقطار تؤدي الى تبذير اجتماعي هائل، كما انها الى جانب وسائل الاعلام الحديثة، استثمارات ذات فعالية كبيرة في ترسيخ انماط الاستهلاك المستوردة من البلدان الصناعية المتطورة بين الفئات السكانية الاكثر فتوة والطامحة الى التمدين.

خامسا ـ الازدواجية النوعية داخل الاجهزة الادارية :

ان ازدواجية الاقتصاد الوطني باعتبارها احدى الخصائص التاريخية للتخلف الاقتصادي تظهر بشكل واضح على صعيد المؤسسات الادارية، فالاجهزة الادارية المرتبطة بالخارج تخص عادة بشروط عمل افضل وبأجور أعلى من العاملين في الاجهزة الادارية المنفصلة عن العالم الخارجي. فالنوع الاول من الاجهزة المذكورة هي التي تجتذب النخب الادارية التي تصبح بدورها في مركز افضل للحصول على معاملة مميزة من السلطات الحكومية، وفي العادة تدعم المنظمات الدولية هذه المجموعة باعتبارها تشكل فئة المحاورين المحليين لذلك تصبح قوة ضاغطة فعالة في خدمة الشركات الدولية. ان المؤسسات الحكومية الاكثر ارتباطا بالخارج هي تلك التي تقود عمليات التنمية ويتكون في العادة من اجهزة التخطيط والمصارف المركزية ومصارف الانماء ووزارات الصناعة والتجارة والشركات الصناعية الحكومية، وقلما تكون لهذه

المؤسسات قدرة تدخلية، اذ ان المستشارين الاجانب هم الذين يقومون في اغلب الاحيان في الجوانب المتعلقة بالتكنولوجيا وفي هذا خطورة كبيرة وخاصة ان تبدل الظروف الدولية من وقت لاخر تنتج عنه آثار سلبية على التكنولوجيا المستوردة من حيث قطع الغيار او المدخلات الضرورية لتشغيلها والتي في الغالب يجب استيرادها من المصدر الاصلي الذي استوردت منه المعدات والتجهيزات.

وفي هذا الصدد فأن طريقة تحويل التكنولوجيا من البلدان الصناعية المتطورة الى اقطار الخليج العربي بالشكل الذي تمارس فيه، هي نفسها التي تساعد البلدان الصناعية المتطورة على تطوير طاقتها التكنولوجية بينما تتراكم التبعية والتخلف في اقطار الخليج العربي وذلك ان كل عملية استيراد للسلع الانتاجية يتولد عنها قيمة مضاعفة هي اكثر اهمية في البلد المصدر منها في البلد المستورد، ويحصل هذا الاثر التراكمي الفعلي في بلد منشأ التجهيزات لا في بلد استقبالها.

ان التكنولوجيا لايجري تحويلها بل يتم امتلاكها بتنمية المعارف النظرية والتطبيقية وتكون بعد ذلك القدرة الانتاجية، ويطبق هذا الوضع على الرأسمال الصناعي الذي يخلق اعادة الانتاج الموسع والذي لايجوز استيراده ايضا ـ بعكس الرأسمال التجاري ـ وبهذا المفهوم يشكل رأس المال والتكنولوجيا وجهان لموضوع واحد (١).

وفي البلدان الصناعية المتطورة لايتواجد رأس المال بدون التملك التكنولوجي ولاهذا الاخير دون رأس المال والسبب في ذلك انه كلاهما نتيجة العمل المتراكم للمجتمع وفي داخل المجتمع. اما الاستيراد المكثف والعشوائي لرأس المال والتكنولوجيا المنتجين في مجتمع اخر فهما السبب الرئيسي في تعميق ازدواجية الاقتصاد الوطني.

سادسا ـ التمدين العشوائي وتقهقر الزراعة:

ان العوامل المختلفة التي تناولها التحليل ـ قبل قليل ـ تقوم بدور من شأنه تعجيل انحطاط الزراعة وتسبب العشوائية في التمدين وتوسع التجمعات الحضرية المضطرد. والواقع ان السياسات الزراعية المحلية اتجهت بصورة متزايدة الى استيراد التكنولوجيا الزراعية الخارجية بصورة تجهيزات واساليب انتاجية، وذلك تعويضا عما يصيب الزراعة الغذائية المحلية من انحطاط.

هذا بالاضافة الى التطور السريع لنمط الحياة الحضرية الذي يتداعى بالتالي مع تعميم انماط الاستهلاك الغذائي للبلدان الصناعية، يدفع صانعي السياسات الزراعية المحلية الى الدخول سريعا في سيرورة الزراعة التجارية بما يصاحبها من لجوء مكثف الى الشركات المتعددة الجنسية المتخصصة في هذا الميدان.

---

(١) بعكس النظرية الماركسية التي تركز على رأس المال وتعقيد التكنولوجيا.

اما على الصعيد الحضري فأن نسبة تزايد السكان العشوائية نتيجة للعمالة الوافدة تجعل من المستحيل الاكتفاء بالوسائل المحلية لمتابعة البنى الاساسية الحضرية الضرورية لتأمين ظروف حياتية معقولة في المدن ويكون الحل الطبيعي في اللجوء الى الشركات المتعددة الجنسية المؤهلة دون سواها ربما لديها من قدرات تكنولوجية على القيام بالتحديث السريع للبنى الاساسية الحضرية فتستطيع الاحياء التجارية والمناطق السكنية الراقية ان تتمتع بالتسهيلات الناجمة عن انماط الحياة الحضرية.

وهكذا نرى ان الظاهرتين المتناقضتين للتطور الحضري والريفي تلتقيان وتتعززان لتؤديا الى نتيجة التخلف. وهذا الوضع ينطبق على مجمل الاقطار العربية ايضا. اذ يتسم الانتاج الزراعي (في الاقطار العربية النفطية وغير النفطية) بعدد من السمات يمكن ايجازها فيما يلي:

أ ـ ضآلة الاراضي الزراعية المستغلة اذ تبلغ نحو ٤٧ مليون هكتار تمثل نحو ١٦ ٪ فقط من جملة الاراضي القابلة للزراعة.

ب ـ اعتماد الانتاج الزراعي على الامطار اذ تقدر الرقعة الزراعية المطرية بنحو ٧٨ ٪ في حين الرقعة الاروائية تبلغ ٢٢ ٪ من جملة الرقعة الزراعية العربية.

جـ ـ سيادة الحبوب على التركيب المحصولي اذ تمثل مساحتها نحو ٧٠ ٪ من جملة الاراضي الزراعية.

سابعا ـ نمط التكنولوجيا الصناعية القائم:

على مايبدو ان اقطار الخليج العربي تميزت كغيرها من بلدان العالم الثالث بالانعدام شبه الكامل للقدرات التكنولوجية الذاتية او الوطنية لاننا في حالة تبعية تكنولوجية تبلورت ملامحها الرئيسة من خلال نقل التكنولوجيا، بل ان عملية النقل لم تقتصر على الالات والمعدات فحسب بل شملت المهارات الفنية والادارية والتنظيمية، وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها.

وكان من الطبيعي ان يؤدي الاهتمام المتزايد لدى اقطار الخليج العربي بقضية التصنيع الى التصاعد المستمر في تكاليف نقل التكنولوجيا، اذ استطاعت من خلال مواردها المالية الهائلة ومن عوائد النفط من ابرام العديد من العقود مع مصدري التكنولوجيا والذين يتمثلون اساساً في الشركات المتعددة الجنسية والتي تنتمي الى عدد قليل من الدول المتقدمة صناعيا والتي حققت ارباحا طائلة من وراء الارتفاع المتواصل في اسعار الالات والمعدات والسلع الوسطية. الا ان السمة الاساسية التي تتميز بها تجربة اقطار الخليج العربي في مجال نقل وتطويع التكنولوجيا الصناعية في الاقطار المتقدمة صناعيا هي انها لاتجيد عملية النقل في الكثير من الاحيان، اذ ان التصنع في غالبية اقطار المنطقة قد ادى في الوقت نفسه الى التبعية التكنولوجية. فالتكنولوجيا

المتطورة تتميز بطبيعتها بارتفاع درجة التعقيد نظرا لارتفاع درجة الاتمتة الامر الذي ينعكس بوضوح في ضخامة الحد الادنى للحجم الامثل للصناعات الحديثة ومع وجود مشكلة الحصول على الخبرات والمهارات الفنية العالية. ومشاكل التسويق كانت النتيجة استجلاب الشركات المتعددة الجنسية الى المنطقة حيث تكون هذه الشركات وفقا لعقود المشاركة والامتياز منوطة بعمليات الادارة والتسويق بصفة خاصة، وقد رافق ذلك في الوقت نفسه ازدياد حجم ومعدلات الهجرة الوافدة الى اقطار المنطقة بالشكل الذي ادت بعضها ظاهرة الازدواجية السكانية. كل ذلك بسبب عدم وجود الاستراتيجية الواضحة والمحددة للتنمية والتصنيع في معظم اقطار الخليج العربي الامر الذي لايمكن معه تحديد ملامح استراتيجية التكنولوجيا بالوضوح المطلوب.

مما تقدم نستنتج انه على الرغم من ان النفط يشكل السمة الاساسية لاقتصاديات اقطار الخليج العربي الا انه لم يلعب دورا ايجابيا كاملا في تحديد مجرى التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية تراكمية صعودية مستمرة اذ مازال بنيانها الاقتصادي يعاني من سمات ضعف مشتركة تتعلق بالهياكل الانتاجية وبسيطرة الاقتصاديات الاستهلاكية وتنمية وتدريب القوى البشرية.